الصباح الاقتصادية
17
العدد 1482 - السنة الخامسة
الاحد 29 ربيع الأول 1434 - الموافق 10 فبراير 2013
Sunday 10 February 2013 - No.1482 - 5th Year

رغم ما حصل في آخر جلستين نتيجة «الحراك السياسي»

البورصة لن تلتفت إلى... الوراء

- من يحاول تخريب السوق من خلال «التأجيج» وإعطاء فرصة للمتمصلحين فإنه يقف ضد مصلحة المواطنين
- استياء واسع من التلويح بـ«مسيرات يومية» لما له من انعكاسات سلبية مباشرة على البورصة
- دعوات إلى وقف «العبث» حفاظاً على المصلحة العامة ومصالح صغار المتداولين

ترقب لجلسة اليوم

- هناك الكثيرون خسروا ثرواتهم خلال السنوات الماضية بسبب «التصعيد» وعدم الاستقرار
- عاصفة «الأربعاء» عصفت بالأسعار وقادت تراجعات حادة غير مبررة
- جلسة اليوم حاسمة لمعرفة اتجاهات السوق طوال جلسات الأسبوع الجاري

المحرر الاقتصادي

من يتضرر من تأجيج الشارع و«الحراك غير القانوني» هو المواطن نفسه الذي يحرص على ألا يخسر «لقمته» في سوق الكويت للأوراق المالية بسبب «أجندات معروفة».

فسوق الكويت تعرض إلى عاصفة سياسية عنيفة أدت إلى انهيار الأسعار في جلسة يوم الاربعاء الماضي، اذ استغل البعض «الحالة النفسية لصغار المتداولين» وقاموا بالضغط على اسعار السهم ما دفعهم الى البيع العشوائي.

وواصل سوق الكويت هبوطه - رغم الانخفاض المحدود - في اليوم التالي «يوم الخميس الماضي» ليتكبد خسائر جديدة ليس لها علاقة مباشرة باوضاع البورصة او بالشركات المدرجة، بل بالعكس فإن النتائج المالية للعديد من الشركات في فترة نهاية العام ممتازة وساعدت بالنشاط الملحوظ في حركة البشراء، لكن يبقى الوضع مرتبطاً بالجوانب السياسية و«المزايدات».

وتساءل المراقبون: لمصلحة من استهداف السوق ومحاولة تخريب السوق من خلال العودة إلى التأجيج، خاصة ان صغار المتداولين بدأوا يشعرون بالأمان والاطمئنان بأن وضع السوق يتحسن شيئاً فشيئاً، بعد أن خسروا خلال السنوات الماضية «ثرواتهم»، ولذلك أطلقوا نداءات إلى المعنيين بالأمر بعدم السماح لكل من يعبث بالوضع الاقتصادي بأن يواصل هذا العبث حفاظاً على مصالح الناس والمصلحة العامة.

وأكد المراقبون ان جلسة اليوم حاسمة، اذ تكشف عن اتجاهات حركة السوق خلال جلسات الأسبوع الجاري، لذلك يترقبها المتداولون لتحديد مواقفهم، إلا ان المراقبين أعلنوا ان سوق الكويت لن يلتفت إلى الوراء ويستأنف مهمة الصعود.

وكان سوق الكويت انخفض في جلسة الخميس الماضي بشكل طفيف بسبب عمليات بيع عشوائية استهدفت الشركات الرخيصة والتي كانت حققت ارتفاعات قياسية طوال الأسابيع الماضية، وكان سوق الكويت هوى بشكل حاد في جلسة الأربعاء الماضي، اذ انخفض 46.4 نقطة وسط حالة من التشاؤم بسبب التطورات على المشهد السياسي الذي ظل خلال الأسابيع الأربعة الماضية هو الدافع الحقيقي لاستمرار الصعود.

واوضح المراقبون ان سوق الكويت حافظ على مستوى السيولة طوال جلسات الاسبوع الماضي، ومع بداية الاسبوع اذ وصلت الى حاجز الـ40 مليون دينار بعدما قفزت في منتصف الأسبوع إلى حاجز 51 مليون دينار في كل جلسة بفعل عمليات الشراء الواسعة، فيما جاء اداء المؤشرات الرئيسية جيداً، ويتوقع المراقبون ان ينطلق السوق من جديد إذ تجاوز العاصفة السياسية، وعبر المتداولون عن قناعتهم بأن السوق سيتجاوز الأزمة الطارئة ويعود ليواصل رحلة الصعود، لكن هناك من يحاول الضغط على اسعار العديد من الأسهم بهدف تجميعها باقل الأسعار.

- مستوى السيولة يحافظ على حاجز ما فوق الـ40 مليون دينار
- عمليات البيع العنيفة استهدفت الشركات الرخيصة

علامة «برقان» التجارية تحافظ على تصنيف AA مع نظرة مستقبلية إيجابية

أعلن بنك برقان امس ان شركة براند فاينانس العالمية لتقييم العلامات التجارية، قد قامت بتأكيد تصنيف علامة بنك برقان التجارية الى AA مع نظرة مستقبلية ايجابية. وبذلك، يكون بنك برقان هو البنك الوحيد في الكويت الذي شهد ارتفاعاً في إجمالي قيمة علامته التجارية التي وصلت الى 199 مليون دولار مقارنة مع 175 مليون دولار في العام الماضي. هذا وقد تم نشر التقييم في مجلة «ذي بانكر» التي استعرضت بدورها التقرير السنوي لبراند فاينانس عن افضل 500 علامة مصرفية في العالم والأكثر موثوقية.

وفي هذا الصدد، قال بشير جابر، مساعد مدير عام - الاتصالات التسويقية في بنك برقان: «نحن مسرورون بنتائج تقرير شركة براند فاينانس والصعود الى المراتب الاولى من حيث تصنيف العلامات التجارية في القطاع المصرفي الكويتي. فبنك برقان يعد البنك التقليدي الوحيد في الكويت ومن بين خمسة مصارف اخرى فقط في الشرق الاوسط الذي حقق زيادة ملحوظة ومطلقة في قيمة علامته التجارية. ان نموذج علامتنا التجارية يعد احد العناصر الرئيسية في استراتيجيتنا التي ترتكز على: 1 - زيادة الحصة السوقية

شعار برقان

مع المحافظة على الربحية في الاسواق الرئيسية و2 - تنمية حجم البنك والقدرات المتاحة وزيادة الحضور الإقليمي من خلال عمليات الاستحواذ الاستراتيجية».

هذا وتتمتع العلامة التجارية لبنك برقان، الحائزة على جوائز متعددة، بأرضية قوية، لتسلط الضوء على قيم البنك التي ترتكز على الثقة والشراكة وذلك بهدف تقديم أفضل الممارسات الدولية في كافة العمليات.

واضاف جابر: أداء بنك برقان قوي ومستمر في الاتجاه الصحيح، حيث سنواصل التركيز على تطوير العلامة التجارية للبنك في الكويت، وفي كافة الأسواق التي نعمل من خلالها. وقد اعلن بنك برقان مؤخرا عن اطلاق الهوية المؤسساتية والعلامة التجارية للبنك في جمهورية تركيا عقب اتمام عملية الاستحواذ على مصرف يوروبنك تكفن، الذي بات ومنذ 28 يناير/كانون الثاني، يعمل تحت اسم بنك برقان - تركيا».

وفي العام 2012، حاز بنك برقان على جائزة «أفضل تطبيق وتمثيل للعلامة التجارية» من قبل مجلة بانكر ميدل إيست. وقد فاز البنك على هذه الجائزة تقديرا لنهجه الإبداعي في بناء اسم وقيم علامته التجارية، وهو الأمر الذي انعكس ايجاباً على جميع قنوات الاتصالات التي يقوم بها البنك، بما في ذلك تطبيق مفهوم علامته التجارية في كافة فروعه ليقدم بذلك خدمات متميزة لكافة العملاء.

ويتم نشر تقرير «براند فاينانس» عن أفضل 500 علامة مصرفية في العالم والأكثر موثوقية سنوياً وذلك بالتعاون مع مجلة «ذي بانكر»، إحدى مطبوعات فاينانشال تايمز. ويرتكز تصنيف كل علامة تجارية على دراسة مقارنة لقوة العلامة التجارية والمخاطر والاحتمالات المستقبلية بالنسبة لها ولمنافسيها بالإضافة إلى قياس إجمالي الأداء والقوة المالية لكافة الشركات.

173 فرعاً دولياً في أربع قارات
«الوطني» الأوسع انتشارا في 16 بلداً حول العالم

- البنك يكرس شبكته المصرفية الدولية ليكون الأقرب إلى عملائه أينما تواجدوا

يمتلك بنك الكويت الوطني أوسع شبكة مصرفية دولية من فروع خارجية وشركات تابعة منتشرة في 16 بلدا حول العالم، ليكون الأقرب إلى عملائه اينما تواجدوا ويتيح لهم الدخول إلى أهم الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة والعابرة للحدود.

وينفرد البنك الوطني بامتلاكه أكبر شبكة فروع خارجية تبلغ 173 فرعا موزعة على أربع قارات حول العالم. ويوظف البنك الوطني شبكة فروعه الخارجية وشركاته التابعة ليقدم من خلالها مجموعة مبتكرة من الخدمات المصرفية العابرة للحدود لتلبية احتياجات عملائه انطلاقا من الكويت.

هذا ويوفر البنك الوطني في الكويت مركزا متخصصا في فرعه الكائن في منطقة رأس السالمية لإنجاز المعاملات المصرفية التي تقدمها فروع البنك الخارجية وشركاته التابعة، وذلك بهدف مساعدة العملاء على اتمام معاملاتهم المصرفية الخارجية من داخل الكويت بسهولة ومرونة. وتتضمن خدمات المركز كافة الحلول والخدمات المصرفية التي تقدمها الفروع الخارجية للبنك حول العالم. ويكرس بنك الكويت الوطني شبكة فروعه الدولية لتقديم أفضل المنتجات والخدمات المبتكرة لعملائه. وتغطي شبكة فروع البنك الوطني الخارجية أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية وتنتشر في لندن وجنيف وباريس ونيويورك وشنغهاي وسنغافورة إلى جانب البحرين ولبنان وقطر والسعودية والإمارات والأردن والعراق ومصر وتركيا. وتوفر هذه الشبكة العملاقة مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والحلول الاستثمارية والتمويلية. للمزيد يمكن الدخول إلى موقع البنك الوطني على الإنترنت www.nbk.com أو الاتصال بخدمة «هلا وطني» المصرفية الهاتفية على الرقم 1801801.

شعار الوطني

برميل النفط الكويتي يرتفع عند مستوى 112.86 دولارا

«كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 46 سنتا في تداولات السبت ليستقر عند مستوى 112.86 دولارا للبرميل.

ويأتي هذا الارتفاع في اسعار النفط امس بسبب بيانات اقتصادية ايجابية من الصين والولايات المتحدة حيث اغلقت اسعار العقود الاجلة لخام القياس الدولي مزيج برنت مرتفعة يوم الجمعة بعد ان سجلت اثناء الجلسة اعلى مستوى لها في تسعة اشهر ومنهية الاسبوع على مكاسب تزيد عن دولارين.

وانهت عقود برنت تسليم مارس جلسة التداول مرتفعة 1.66 دولار لتسجل عند التسوية 118.90 دولارا للبرميل وهو اعلى مستوى لعقود برنت لاقرب استحقاق منذ مايو الماضي لتنهي عقود برنت الاسبوع على مكاسب تبلغ 2.14 دولار.

وفي بورصة نيويورك التجارية «نايمكس» كان الوضع مختلفا حيث اغلقت اسعار العقود الاجلة للنفط الامريكي على انخفاض طفيف يوم الجمعة وانهت الاسبوع على خسائر قدرها 2 في المئة بفعل توقعات بان مخزونات الخام ستستمر في الارتفاع وهو ما ادى الى اتساع الفارق بين عقود الخام الامريكي وعقود خام القياس الدولي مزيج برنت لتصل العلاوة السعرية لبرنت الى اكثر من 23 دولارا للبرميل.

وانهت عقود الخام الامريكي الخفيف تسليم مارس جلسة التداول في بورصة نيويورك التجارية «نايمكس» منخفضة 11 سنتا لتسجل عند التسوية 95.72 دولارا للبرميل لينهي الخام الامريكي الاسبوع منخفضا 2.05 دولار مرتدا عن ثمانية اسابيع متتالية من المكاسب.

الأسهم التشغيلية تراجعت.. والمضاربون تحركوا على الشركات الصغيرة
«الأولى»: السوق شهد موجة تصحيح .. لكن عمليات الشراء مستمرة

قال تقرير شركة «الأولى» للوساطة المالية ان مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» أغلقت تعاملاتها الأسبوع الماضي على تراجع واضح بعد مكاسب جيدة حققها المؤشر العام خلال الأسابيع العشرة الماضية.

وذكر التقرير ان التعاملات شهدت تحسنا في معدل السيولة للتداولة اذ بلغ المعدل اليومي للقيمة 41.8 مليون دينار مقارنة بمتوسط بلغ 31 مليون دينار في الأسبوع الماضي عازيا هذا التحسن الى اسباب تتعلق باستقرار الوضع المالي لكثير من السلع خصوصا الرئيسية الى جانب رخص شريحة واسعة من الاسعار. واضاف أن المخاوف من تداعيات الأوضاع الراهنة شكلت ضغطا على معنويات المستثمرين وزادت لديهم جرعة الحذر تجاه الشراء بشكل نشط في بعض الجلسات ليتوقف الاتجاه الصعودي للسوق في نهاية جلسات الاسبوع وهو ما قاد المؤشر الرئيسي في الفترة الماضية الى مستويات جديدة. وأوضح أن أموال الاستثمارات المتوسطة والبعيدة الامد عادت الى الهدوء النسبي خصوصا مع موجة التصحيح المتوقعة التي مر بها السوق خلال الاسبوع الماضي وجني الأرباح من قبل بعض الأطراف بعد الارتفاعات السعرية لأسهمها الا أن عمليات الشراء التي تركزت حول عدد من الشركات القيادية والتشغيلية حالت دون ارتفاع مستويات التراجع. وقال التقرير ان القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي بلغت في نهاية تداول الأسبوع الماضي 29.6 مليار دينار بانخفاض قدره 224.6 مليون دينار وما نسبته 0.8 في المئة مقارنة بنهاية الأسبوع قبل الماضي. وأضاف أن المستثمرين طويلي الاجل وجدوا حاجة في وضع جزء لا بأس به من استثماراتهم في الأسهم القيادية الا ان عمليات المضاربة والتصحيح المستحقة قللت من وهج تحركاتهم كما أن تباطؤ حركة المحفظة الوطنية والمحافظ الحكومية عامة في اتجاه دعم المراكز المالية لبعض الاسهم حفز المستثمرين اكثر على التقاط الانفاس. وذكر التقرير أن تراجع بعض الأسهم التشغيلية وكذلك المنخفضة سعريا أتاح الفرص امام المضاربين والمحافظ الفردية والصناديق الاستثمارية لأسباب تتعلق بوجود هامش للاستثمار في هذه الأسهم ما يتيح للجال أمام المحافظ والصناديق الاستثمارية كي تتحرك عليها لبناء مراكز استثمارية. وأشار الى أن كثيرا من الأسهم تراجعت على وقع ما حدث من هبوط الى مستويات الدعم الفني الاول الذي افقل المؤشر العام عندها في منتصف الأسبوع بسبب عمليات الفرز التي قامت بها شريحة واسعة من المستثمرين بين الأسهم المدرجة لتحديد المجدي منها للشراء.